محاضرة (١٤)

جامعة البصرة – كلية التربية للبنات

جغرافية العراق – المرحلة الرابعة

مدرس المادة / د. مها شاكر

((الفصل التاسع))

الثروة المعدنية

ازدادت أهمية الثروة المعدنية في الآونة الأخيرة بازدياد التطور الحضاري في العالم ، حتى أخذت استعمالاتها بالازدياد المضطرد نتيجة للتطور الصناعي ، ويرتبط وجود المعادن وتوزيعها في العراق ارتباطاً قوياً بالتكوين الجيولوجي وأنواع الصخور ، حيث تحتوي الصخور النارية على معظم المعادن الفلزية الرئيسة ، في حين تحتوي الصخور الرسوبية على معظم المعادن اللافلزية ، ومن بينها معادن الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي ، فضلاً عن معادن الفوسفات والكبريت .

أولا : النفط

ترجع معرفة الانسان بالنفط في العراق إلى آلاف السنين ، حيث ورد ذكره - النار الأزلية في الكتب المقدسة ، كما استعمله البابليون في رصف الجدران ، فضلاً عن استعماله من قبل العراقيين القدماء في الطب والحرب ، وكان سكان مناطق مندلي وطوز والقيارة وبابا كركر يستعملونه بطريقة بدائية منذ مطلع القرن التاسع عشر ، وفي عام ١٨٧١ قامت بعثة المانية بدراسة جيولوجية للعراق ، أظهرت ان النفط يوجد فيه بكميات كبيرة ، وحصلت شركة سكة حديد الأناضول الألمانية على امتياز للبحث عن النفط في المناطق الواقعة على مسافة (٢٠كم) على جانبي سكة حديد بغداد ضمن ولايتي بغداد والموصل آنذاك ، بشروط معينة .

ونتيجة لجهود الشخص المدعو كلبنكيان - الأرمني الأصول التركي الجنسية - أصبحت بريطانيا شريكة في شركة النفط التركية التي توقفت أعمالها عند قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ .

بعد انتهاء تلك الحرب سيطرت بريطانيا على العراق ، وحصلت على امتياز للبحث عن النفط فيه ، وفي عام ١٩٢٨ تم تأسيس شركة نفط العراق المحدودة التي ساهمت فيها كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وهولندا بنصيب مقداره (٢٣,٧٥%) من الاسهم لكل منها ، أما النسبة الباقية ومقدارها (٥%) فكانت من نصيب كلبنكيان ، وقد بدأت هذه الشركة عمليات الحفر منذ عام ١٩٢٧ ، وتدفق النفط من بئرها الاول في حقول كركوك في يوم (٢٧ تشرين الاول) من العام ذاته ، وهناك عدد من الشركات التي كانت تستثمر نفط العراق قبل التأميم وهي :

١- شركة نفط العراق المحدودة :

حصلت على امتياز لاستثمار النفط في عام ١٩٢٥ولمدة (٧٥ سنة) ، وتشمل منطقة امتيازها الأراضي الواقعة بين الحدود العراقية - التركية في الشمال ودائرة عرض (٣٣ شمالاً) في الجنوب ، وبين نهر دجلة غرباً والحدود العراقية الايرانية شرقاً ، وتشغل تلك الأراضي مساحة تبلغ حوالي (٤١,٥) ألف كم.

٢ - شركة نفط الموصل المحدودة :

حصلت على امتيازها في عام ١٩٣٢ ولمدة (٧٥سنة) أيضاً ، ضمن الرقعة الجغرافية التي يحدها نهر دجلة من الشرق والحدود العراقية - السورية والاردنية من الغرب ، والحدود العراقية - التركية من الشمال ودائرة عرض (٣٣ شمالاً) من الجنوب ، وتبلغ مساحة هذه المنطقة (١١٧,٤) ألف كم٢ .

٣ - شركة نفط البصرة المحدودة :

تشمل منطقة امتيازها مساحة تبلغ (٢٣٧) ألف كم٢ ، وتشغل أراضي العراق التي لم تشملها الامتيازات الأخرى ، باستثناء مساحة صغيرة خصصت إلى شركة نفط خانقين ، وقد حصلت هذه الشركة على امتيازها في عام ١٩٣٨ ولمدة (٧٥سنة).

٤- شركة نفط خانقين المحدودة :

حصلت على امتياز للتنقيب عن النفط في أراضي منطقة نفط خانة ، التي تقع بين خانقين ومندلي بالقرب من الحدود العراقية - الايرانية ، والتي تبلغ مساحتها (٢١٠٠) كم٢ ، وأن مدة الامتياز (٧٥سنة) ايضاً ابتداءً من عام ١٩٢٥ .

يستدل من ذلك ان الامتيازات التي منحت الى الشركات الاجنبية كانت جائرة ، لماذا ؟

لأنها لم تبق للعراقيين ولا شبراً واحداً يمكنهم من التنقيب عن النفط فيه ، كما ترتب عليها اطلاق يد الشركات الاجنبية في التصرف بثروة العراق النفطية .

تأميم النفط

لقد كانت مساهمة عوائد النفط العراقي في الدخل القومي أثناء السنوات الاولى لتصديره قليلة جداً لا تتجاوز في المتوسط (٠,٣%) خلال السنوات ١٩٢٧- ١٩٣٠ ، وكانت على شكل ريع وإتاوات طبقاً لشروط الامتيازات ، وبعد ذلك التاريخ أخذت بالزيادة البطيئة حتى بلغت (١٥) مليون دينار في عام ١٩٥٢ عندما تم تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح .

دخلت الحكومة العراقية بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٦ في مفاوضات مع الشركات الاحتكارية ، بغية تنازل الأخيرة من الأراضي غير المستثمرة وزيادة حصة العراق من عائدات النفط ، ونظرا لتعنت تلك الشركات ، صدر قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، الذي انتزع حوالي (٩٩,٥%) من اجمالي مساحة العراق الخاضعة للامتيازات الأجنبية التي ظلت غير مستثمرة طيلة أكثر من ربع قرن .

وفي عام ١٩٦٤ تم تأسيس شركة النفط الوطنية لاستثمار النفط في جميع الأراضي العراقية وفي بداية عقد السبعينات من القرن العشرين عقدت تلك الشركة اتفاقيات مع عدد من الدول الاشتراكية ، لتزويدها بالمعدات اللازمة وتدريب الكوادر العراقية وايجاد أسواق للنفط العراقي وتم لأول مرة في تاريخ العراق انتاج النفط من حقل الرميلة الشمالي في جنوب العراق بخبرة عراقية ، كما تم تصدير أول شحنة منه في شهر نيسان عام ١٩٧٢.

لقد مارست الشركات الأجنبية ضغطاً كبيراً على العراق ، اذ أنها لم تستجب لمطالب العراق العادلة ، كما قامت بخفض انتاجها من النفط بغية الحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد العراقي ، لذا فان حكومة العراق دخلت في مطلع عام ١٩٧٢ في مفاوضات مع الشركات الأجنبية العاملة في العراق لحسم كافة المسائل المعلقة ووجهت اليها انذاراً في (١٧مايس) عام ١٩٧٢ لغرض الاستجابة لطلب العراق في رفع معدلات الإنتاج إلى الطاقة القصوى ، وبعد انتهاء مدة الإنذار ونظرا لعدم اذعان الشركات لمطالب العراق العادلة صدر قرار التأميم المرقم ٦٩ في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ ، الذي نص على تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة ثم صدرت قرارات لاحقة بتأميم كافة الحصص للشركات الأجنبية العاملة في العراق .

هناك عدة عوامل ساعدة على نجاح تأميم النفط وهي :-

أ- توفر الخبرات النفطية الجيدة التي جعلت العراق قادراً على ادارة جميع العمليات النفطية بكادره الوطني .

ب- أن الجزء الاعظم من العمليات النفطية كان يقع ضمن حدود العراق ، مما جعل التأميم ممكناً .

ج- الدقة في توقيت قرار التأميم حيث السوق في أيدي المنتج ، وبسبب امتلاك العراق لاحتياطي نفطي كبير ، فقد أصبح في مركز تفاوضي جيد مع الشركات الاجنبية .

د- امتلاك العراق موارد زراعية وصناعية وطبيعية اخرى غير النفط تمكنه من الصمود لفترة أطول أمام الضغوط الاقتصادية المتوقع فرضها عليه من قبل الكارتل النفطي .

التوزيع المكاني لحقول النفط في العراق

تنتشر حقول النفط في العراق ضمن معظم أقاليم سطحه الرئيسة ، ويمكن تقسيمها إلى حوضين كبيرين هما الحوض الشمالي والحوض الجنوبي ، يضم كل منهما مجموعة من الحقول وكما يلي :-

١- حقول الحوض الشمالي

تشغل المنطقة شبه الجبلية وتتخذ اتجاهاً عاماً من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي تبعاً لمحاور الالتواءات ، يضم هذا الحوض الحقول النفطية التي تقع إلى الغرب من نهر دجلة في محافظة نينوى ، والتي تشتمل : عين زاله ، بطمة ، القيارة ، بخمة .

كما يضم الحقول التي تقع إلى الشرق من نهر دجلة ممثلة بحقول كركوك ، باي حسن ، جمبور ، حمرين وحقل نفط خانة الذي يقع قرب الحدود العراقية - الايرانية . وقد تم العثور على النفط بكميات كبيرة في المنطقة الجبلية ضمن محافظات كردستان ، الا أن الحقول النفطية لها تستثمر في الوقت الحاضر .

يحتل حقل كركوك المرتبة الاولى بين حقول النفط العراقية ويبلغ طوله (١٠٠كم) ، فيما يتراوح عرضه بين (٣-٤كم) ، وبدأ الانتاج فيه عام ١٩٢٧ ، في حين بدأ الضخ منه بصورة تجارية في عام ١٩٣٤.

خريطة (١)

(حقول الحوض الشمالي)

٢- حقول الحوض الجنوبي

يعد هذا الحوض متمماً لحوض نفط الخليج العربي من الناحية الجيولوجية والجغرافية أذ يشكل الجزء الشمالي منه ، ويشغل القسم الجنوبي لمنطقة السهل الرسوبي ، فضلاً عن منطقة الدبدبة في الهضبة الغربية ، علاوة على المياه اقليمية للعراق .

تكون مساحته أصغر من مساحة الحوض الشمالي يضم الحوض الجنوبي حقول نفط الرميلة الزبير ، نهر عمر ، أرطاوي ، اللحيس ، راجي ، الطوبة في محافظة البصرة ، وحقول بزركان ، أبو غرب ، الحلفاية في محافلة ميسان وحقل صبة في محافظة ذي قار .

يختلف الحوض الجنوبي عن الحوض الشمالي في أن تراكيبه القبابية أقل ظهوراً بسبب سمك الرواسب التي تغطيها ، مما أدى إلى تأخر اكتشافها وانتاج النفط فيها ، اذ بدأ انتاج النفط في الحوض الشمالي عام ١٩٢٧ في حقل كركوك ، في حين اكتشف وانتج النفط في الحوض الجنوبي عام ١٩٥٢ في حقل الزبير ، ويستخرج النفط من حقول النفط الشمالي من أعماق غير سحيقة بالمقارنة مع حقول الحوض الجنوبي ، فحقل كركوك يبلغ عمقه (٨٢٠ مترا) ويبلغ عمق حقل عين زاله (١٧٥٠متراً) ، بينما تبلغ أعماق حقول الحوض الجنوبي أكثر من (٣٠٠٠ متراً) ، كما أن نفط الحوض الشمالي أقل جودة نسبياً مقارنة بنفط الحوض

الجنوبي ، وأقل غزارة بالنسبة لمعدل انتاج البئر الواحد باستثناء حقل كركوك ويتميز الحوض الجنوبي بموقعه الجغرافي الذي يكون قريباً من الخليج العربي ، بعيداً عن مشكلات دول المرور مقارنة بالحوض الشمالي الذي يقع بعيداً عن النقل البحري الرخيص .

خريطة (٢)

(حقول الحوض الجنوبي)

أنتاج النفط

بدأ انتاج النفط في حقل الحوض الشمالي منذ عام ١٩٢٧ وكان الانتاج لا يتجاوز عن (١١٠ الف طن) ، وفي عام ١٩٣٥ ازداد الانتاج وبلغ (٣٠٦ مليون طن) ، واستمر على هذا المنوال مع زيادة نسبية ومحدودة في وتيرة الانتاج قفز قفزة نوعية في عام ١٩٥٣ بعد أن بدأت حقول الحوض الجنوبي بالإنتاج ، أذ بلغ الانتاج في ذلك العام (٢٧,٢مليون طن) واستمرت هذه الزيادة في الانتاج حتى بلغ (٣٤,٩مليون طن) في عام ١٩٥٨.

ازداد الانتاج في عام١٩٧٢ فبلغ (٧١,٢ مليون طن) بينما كانت المفاوضات على أشدها بين العراق وشركات النفط الاحتكارية ، وبعد تأميم النفط قفز الانتاج قفزة نوعية فأصبح (١١٩,٢ مليون طن) في عام ١٩٧٦ بزيادة مقدارها (٤٨ مليون طن) مقارنة بسنة ١٩٧٢ وبنسبة زيادة مقدارها (٦٧,٤%) ، ووصل الانتاج ذروته في عام ١٩٧٩ ، اذ بلغ (١٧٥مليون طن) ، وخلال سنوات الأولى من الحرب العراقية - الايرانية انخفض الإنتاج حيث بلغ (٥٢,٨مليون طن) في عام١٩٨٣، الا انه بعد انتهاء تلك الحرب عاد الانتاج إلى الزيادة .

أما في السنوات الأولى من الحصار الجائر الذي فرض على العراق ، فقد انخفض الإنتاج ، اذ بلغ (٢٥,٩ ، ٥٢,٠ مليون طن) في عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ على التوالي ، ثم ازداد تدريجياً بعد تطبيق مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة ، التي سمحت بتصدير النفط العراقي مقابل الحصول على الغذاء والدواء الحاجات الأساسية الأخرى ، أذ بلغ الانتاج (١٢٨,٦ مليون طن) في عام ٢٠٠٠ ، ثم عاد إلى الانخفاض ، اذ بلغ (٧٦,٦ مليون طن) في عام ٢٠٠٣ عندما احتلت الولايات المتحدة الامريكية العراق ، وبعد ذلك ازداد تدريجياً حتى وصل الى (١٠٠,٣مليون طن) في عام ٢٠٠٧ ، ومن المؤمل أن يزداد الانتاج اكثر .

خريطة (٣)

(أنتاج النفط في العراق)